مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، بين النقاد، والحافظ ابن حجر

إعداد

طارق رسلان محمود

مقدمة

يعتمد المحدثون اعتمادًا كليًا على علم الجرح والتعديل خاصة إذا كان الأمر يتعلق بطلب الحكم على الحديث ودراسته سندًا ومتنًا، وقد ضمن هذا العلم الحفاظ على التراث النبوي الشريف من أيدي العابثين، وإبطال المبطلين، كيف لا؟ وقد وضعوا ضوابط وقواعد، ومراتب وألفاظًا، يحفظ للأمة تراثها، وقد بذلوا في ذلك الغالي والنفيس.

و على طالب الحديث أن يفهم مدلولات هذه الألفاظ، والوقوف على مدى تأثير هذه الألفاظ على الراوي جرحًا وتعديلًا، فليس كل لفظ من هذه الألفاظ يؤخذ على ظاهره، فهناك الكثير من الألفاظ التي يطلقها بعض الأئمة على الراوي يظنها البعض تجريحًا وهى في حقيقتها ليست كذلك، وهناك ألفاظ يطلقها بعض النقاد، ويشترك غيره فيها إلا أن دلالتها اللفظية تختلف اختلافًا تامًا بين هذا وذاك. وهناك من الأئمة من له باع في هذا العلم- كالحافظ ابن حجر- بل إن أكثر اعتماد طلبة الحديث على معرفة رأي الحافظ في الراوي، وهل وافق النقاد أو خالفهم...؟ و لما كانت النفوس تتطلع إلى معرفة هذه الألفاظ و الاطلاع على موقف الحافظ منها عقدت هذا البحث تحت مسمى ((مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، بين النقاد و الحافظ ابن حجر)) .

و قد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مطالب :

المطلب الأول : طبقات الرواة عند النقاد.

المطلب الثاني : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند النقاد قديمًا وحديثًا.

المطلب الثالث : مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر.

المطلب الأول

طبقات الرواة عند النقاد

تكلم علماء هذا الفن في الرجال جرحًا وتعديلًا، ويرجع ذلك إلى تفاوت الرواة في الحفظ والضبط والإتقان، وانحراف بعضهم إلى الكذب والتزوير والوضع، فما كان منهم إلا أنهم وضعوا مراتب وأحكامًا تليق بهم، وجعلوا لكل مرتبة من مراتب الرواة ألفاظًا خاصة بها.

وقد اختلفت مذاهبهم في تقسيم الرواة من حيث القبول والرد إلى مذاهب شتى فمنهم : من جعلهم ثلاث طبقات، ومنهم : من جعلهم أربعًا أو خمسًا أو ستًا، بل منهم من جعلها سبعًا، كلٌ حسب اجتهاده ومنهجه في الرجال. ولي أن أسوق بعض النماذج مرتبة حسب التاريخ من الأقدم إلى الأحدث، كما يلي:

أولًا : الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ) جعلهم ثلاث مراتب : وذلك فيما رواه عنه محمد بن المثنى حيث قال قال لي عبد الرحمن بن مهدي " احفظ عني : الناس ثلاثة : رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديث الوهم، فهذا يترك حديثه"[1].

ثانيًا : الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، وقد جعلهم ست مراتب:

فقد جعل الرواة على ست مراتب ثلاث منها مختصة بالضعفاء، وثلاث خاصة بأهل العدالة والصحة. فقد جاء عنه في بحر الدم : (ثم الضعفاء): منهم : من هو ضعيف للغاية. ومنهم : من هو متوسط في الضعف. ومنهم : من الضَّعف فيه قليل. كما أن أصحاب الصحة: من هو مرتفع إلى الغاية. ومنهم من هو متوسط. ومنهم من هو دون ذلك[2].

---

1 – التمييز لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ) جـ1 / صـ15، د ط، د ت، عدد الأجزاء: 1. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم جـ2 / صـ38. الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني (سنة الولادة 277/ سنة الوفاة 365هـ) جـ1 / صـ159 الناشر: دار الفكر، مكان النشر: بيروت سنة النشر 1409هـ – 1988م تحقيق: يحيى مختار غزاوي، عدد الأجزاء : 7.

2 – بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، المقدسي الحنبلي جـ1 / صـ9 ، د ط، د ت، عدد الأجزاء : 1.

ثالثًا : أما الإمام مسلم (ت261هـ) فجعلهم ثلاث طبقات حيث قال في مقدمة صحيحه : ... فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم ... فهم- و إن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين- فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة؛ لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنية ... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم ... ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار. وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم. اهـ[1].

و يمكن أن يُستخلص من كلامه هذا أنه قسمهم إلى ثلاث طبقات : الأولى : الثقات الذين لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد أو تخليط فاحش. الثانية : دونهم ممن يشملهم اسم الستر والصدق، ولكنهم دون الأولى في الحفظ والإتقان. الثالثة : المتهمون عند أهل الحديث، أو أكثرهم، والغالب على حديثهم المنكر أو الغلط.

رابعًا : ابن أبي حاتم (ت327هـ) فقد جعلهم خمس مراتب حيث قال:

فمنهم: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث – فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

و منهم : العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه. ومنهم: الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد – فهذا يحتج بحديثه.

---

1 – الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري جـ1 / صـ2 الناشر دار الجيل بيروت – دار الآفاق الجديدة . بيروت، عدد الأجزاء : ثمانية أجزاء في أربع مجلدات.

و منهم : الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وخامس : قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب – فهذا يترك حديثه ويطرح روايته[1].

1 – الجرح والتعديل لابن أبى حاتم جـ1 / صـ10.

خامسًا : أبو علي الحسين بن محمد الجياني (ت498هـ) جعل الناقلين على سبع طبقات ثلاث منها مقبولة، و ثلاث مردودة، و السابعة مختلف فيها:

فالأولى: من المقبولة أئمة الحديث وحفاظهم يقبل تفردهم وهم الحجة على من خالفهم.

و الثانية: دونهم في الحفظ والضبط لحقهم بعض وهم.

و الثالثة: قوم ثبت صدقهم ومعرفتهم لكن جنحوا إلى مذاهب الأهواء من غير أن يكونوا غلاة ولا دعاة. فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم وعليهم يدور نقل الحديث ...

و الأولى من المردودة: من وسم بالكذب ووضع الحديث.

و الثانية: من غلب عليه الوهم والغلط.

و الثالثة: قوم غلوا في البدعة ودعوا إليها فحرفوا الروايات ليحتجوا بها.

و أما السابع المختلف فيها: فقوم مجهولون انفردوا بالرواية فقبلهم قوم، وردّهم آخرون[1].

سادسًا : ابن رجب الحنبلي (ت795هـ) جعل الرواة على أربع مراتب، حيث قال في شرحه لعلل الترمذي : والرواة ينقسمون على أربعة أقسام :

أحدها: من يتهم بالكذب.

الثاني: من لا يتهم ولكن الغالب على حديثه الوهم. وأن هذين القسمين يترك تخريج حديثهما إلا لمجرد معرفتهما.

الثالث: من هو صادق ويكثر من حديثه الوهم ولا يغلب عليه، وقد اختلف العلماء في الأخذ عنهم.

الرابع: الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ في أحاديثهم، وهذا هو القسم المحتج به بالاتفاق[2].

---

1 – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت676هـ) جـ1 / صـ28 الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة : الثانية، 1392هـ، عدد الأجزاء : 18.

2 – شرح علل الترمذي لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، المعروف (بابن رجب الحنبلي) (ت795هـ) جـ1 صـ152 د ط، د ت، المحقق : د.نور الدين عتر ، مع مقدمة تحقيق : د.همام عبد الرحيم سعيد، عدد الأجزاء : 2.

المطلب الثاني

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند النقاد قديمًا وحديثًا:

أول من تكلم في مدلولات ألفاظ الجرح والتعديل – فيما وقفت عليه – هو ابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ)[1]، حيث قال : ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :

إذا قيل للواحد : أنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه.

و إن قيل : إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

و إن قيل : شيخ فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

و إن قيل : صالح الحديث، فهو ممن يكتب حديثه للاعتبار.

ثم قسَّم مراتب الجرح إلى أربع مراتب وهي :

و إن أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا.

و إن قالوا ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا إنه دونه.

و إن قالوا ضعيف الحديث، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

و إن قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة[2].

ثم جاء من بعده ابن الصلاح (ت643هـ) وزاد عليه زيادات في بعض المراتب :

ففي المرتبة الأولى من مراتب التعديل علق على كلام ابن أبي حاتم بقوله: (وكذا إذا قيل (ثبت) أو (حجة) وكذا إذا قيل في العدل أنه (حافظ) أو (ضابط).

و زاد عليه في المرتبة الرابعة عدة صيغ وهي : (فلان روى عنه الناس) و (فلان وسط) و (فلان مقارب الحديث) و(فلان ما أعلم به بأسًا).

---

1 – أعني أول من حررها ابن أبي حاتم، ولكن جاء الكلام عمن سبقه كالشافعي وابن معين وغيرهما مدلولات لألفاظهم وتفسيرات لأقوالهم، ولكنها افتقرت إلى هذا التحرير والتقسيم.

2 – الجرح والتعديل لابن أبى حاتم جـ2 / صـ37.

و في ألفاظ الجرح زاد عليه :

في المرتبة الأولى (فلان ليس بذاك) (فلان ليس بذاك القوي) (فلان فيه ضعف) (فلان في حديثه ضعف)[1].

وفي المرتبة الثانية (فلان لا يحتج به) (فلان مضطرب الحديث).

وفي المرتبة الثالثة (فلان لا شيء) (فلان مجهول)[2].

أما الإمام الذهبي (ت748هـ)؛ فقد قسّم مراتب الألفاظ في الجرح والتعديل على النحو التالي:

فأعلى العبارات في الرواة المقبولين : أولًا: (ثبت حجة) و (ثبت متقن) و (وثقة متقن) و (ثقة ثقة).

ثانيًا: ثم (ثقة).

ثالثًا: ثم (صدوق) و (لا بأس به) و (ليس به بأس).

رابعًا: ثم (محله الصدق) و (جيد الحديث) و (صالح الحديث) و (شيخ وسط) و (شيخ حسن الحديث) و (صدوق إن شاء الله) و (صويلح) ونحو ذلك.

ثم ذكر ألفاظ الجرح مبتدأ بأقل مراتب الجرح وصولًا إلى أقواها وأشدها فقال:

أولاً : (يضعف) (فيه ضعف) (قد ضعف) (ليس بالقوي) (ليس بحجة) (ليس بذاك) (تعرف وتنكر) (فيه مقال) (تكلم فيه) (لين) (سيئ الحفظ) (لا يحتج به) (اختلف فيه) (صدوق لكنه مبتدع).

ثانيًا : (ضعيف) (ضعيف الحديث) (مضطر به) (منكره).

ثالثًا : (واهٍ بمرة) (ليس بشيء) (ضعيف جدًا) (ضعّفوه) (ضعيف واه) (منكر الحديث).

رابعًا : (متروك) (ليس بثقة) (سكتوا عنه) (ذاهب الحديث) (فيه نظر) (هالك) (ساقط).

خامسًا : (متهم بالكذب) (متفق على تركه).

سادسًا : (دجال) (كذاب) (وضاع) (يضع الحديث)[1].

---

1 – علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري جـ1 / صـ61 الناشر : مكتبة الفارابي الطبعة : الأولى 1984م، عدد الأجزاء : 1.

2 – علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري جـ1 / صـ61.

أما زين الدين العراقي (ت806هـ) فقال: مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات – على تردد

فالمرتبة الأولى : العليا من ألفاظ التعديل ، ولم يذكرها ابن أبي حاتم ، ولا ابن الصلاح فيما زاده عليه ؛ و هي: إذا كرر لفظ التوثيق المذكور في هذه المرتبة الأولى ، إما مع تباين اللفظين ، كقولهم : ((ثبت حجة)) أو ((ثبت حافظ)) أو ((ثقة ثبت)) ، أو ((ثقة متقن)) أو نحو ذلك. وإما مع إعادة اللفظ الأول، كقولهم: ثقة ثقة، ونحوها.

المرتبة الثانية : وهي التي جعلها ابن أبي حاتم، وتبعه ابن الصلاح المرتبة الأولى؛ قال ابن أبي حاتم : ((وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، فإذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن ، فهو ممن يحتج بحديثه)). قال ابن الصلاح : ((وكذا إذا قيل : ثبت أو حجة. وكذا إذا قيل في العدل : إنه حافظ أو ضابط)). قال الخطيب : ((أرفع العبارات أن يقال : حجة، أو ثقة))

المرتبة الثالثة : قولهم ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار.

المرتبة الرابعة : قولهم : محله الصدق، أو رووا عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ، أو صالح الحديث، أو مقارب الحديث – بفتح الراء وكسرها ... أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس[2].

أما مراتب ألفاظ الجرح فعنده على خمس مراتب :

المرتبة الأولى : وهي أسوؤها أن يقال : فلان كذاب، أو يكذب، أو فلان يضع الحديث، أو وضَّاع، أو وضع حديثًا، أو دجَّال. وادخل ابن أبي حاتم، والخطيب بعض ألفاظ المرتبة الثانية في هذه. قال ابن أبي حاتم : ((إذا قالوا : متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط، لا يكتب

---

1 – ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (748هـ) جـ1 / صـ114، الناشر: دار الكتب العلمية مكان النشر: بيروت، سنة النشر 1995م تحقيق : الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، عدد الأجزاء: 8.

2 – شرح التبصرة والتذكرة لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر ابن إبراهيم، الكردي الرازناني الأصل، المهراني، المصري، الشافعي. جـ1 / صـ121 د ط، د ت، المحقق : د. ماهر ياسين الفحل، عدد الأجزاء : 1.

حديثه)). وقال الخطيب : أدون العبارات أن يقال : كذاب ساقط، وقد فرقت بين بعض هذه الألفاظ تبعًا لصاحب " الميزان ".

المرتبة الثانية : فلان متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث، وفلان متروك ، أو متروك الحديث أو تركوه، وفلان فيه نظر، وفلان سكتوا عنه – وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه –، فلان لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، فلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة ولا مأمون، ونحو ذلك.

المرتبة الثالثة : فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جدًا، وفلان واه بمرة، وفلان طرحوا حديثه، أو مطرح، أو مطرح الحديث، وفلان أرم به، وفلان ليس بشيء، أو لا شيء ، وفلان لا يساوي شيئًا، ونحو ذلك. وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث، لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به.

المرتبة الرابعة : فلان ضعيف، فلان منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث، وفلان واه، وفلان ضعَّفوه وفلان لا يحتج به.

المرتبة الخامسة : فلان فيه مقال، فلان ضعف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، وفلان تعرف وتنكر، وفلان ليس بذاك، أو بذاك القوي وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجة، وليس بعمدة، وليس بالمرضي وفلان للضعف ما هو ، وفيه خلف، وطعنوا فيه، أو مطعون فيه، وسيئ الحفظ، ولين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وتكلموا فيه، ونحو ذلك[1].

1 – السابق لأبي الفضل زين الدين العراقي جـ1 / صـ121.

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ السخاوي (ت902هـ) :

جعل الحافظ السخاوي (ت902هـ) مراتب ألفاظ التعديل ستا، ومراتب التجريح كذلك، وهي كالتالي:

الأولى: ما أتى بصيغة أفعل التفصيل (أوثق الناس) (أثبت الناس) (أصدق من رأيت من البشر)، ويلتحق بها (إليه المنتهى في التثبت) و (لا أعرف له نظيرًا في الدنيا).

الثانية: لا يسأل عن مثله.

الثالثة: (ثقة ثبت) (ثبت حجة) (ثقة ثقة).

الرابعة: (ثقة) (ثبت) (كأنه مصحف) (متقن) (حجة)، وكذا إذا قيل للعدل (حافظ) (ضابط).

الخامسة: (ليس به بأس) (لا بأس به) (صدوق) (مأمون) (خيار).

السادسة: (محله الصدق) (رووا عنه) (روى الناس عنه) (يروى عنه) (إلى الصدق ما هو) (شيخ وسط) (وسط) (شيخ) (مقارب الحديث) (صالح الحديث) (يعتبر به) (يكتب حديثه) (جيد الحديث) (حسن الحديث) (ما أقرب حديثه) (صويلح) (صدوق إن شاء الله) (أرجو أنه ليس به بأس)[1].

وأما مراتب التجريح التي ذكرها فهي ما يلي :

الأولى : (فيه مقال) (فيه أدنى مقال) (ضعيف) (فيه ضعف) (في حديثه ضعف) (تعرف وتنكر) (ليس بذاك) (ليس بذاك القوي) (ليس بالمتين) (ليس بالقوي) (ليس بحجة) (ليس بعمدة) (ليس بمأمون) (ليس من إبل القباب) (ليس من جمال المحامل) (ليس من جمالات المحامل) (ليس بالمرضي) (ليس يحمدونه) (ليس بالحافظ) (غيره أوثق فيه) (في حديثه شيء) (فلان مجهول) (فيه جهالة) (لا أدري من هو) (للضعف ما هو) (فيه خلف) (طعنوا فيه) (مطعون فيه) (نزكوه) (سيئ الحفظ) (لين الحديث) (فيه لين) (تكلموا فيه) (سكتوا عنه) (فيه نظر).

الثانية : ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، له ما ينكر، له مناكير، مضطرب الحديث، واهٍ، ضَعَّفوه، لا يحتج به.

---

1 – فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي جـ1 / صـ362 : 373 الناشر : دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة : الأولى ، 1403هـ، عدد الأجزاء : 3.

المرتبة الثالثة : رُدَّ حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيفٌ جدًا، واهٍ بمرة، تالف طرحوا حديثه، ارم به، مطرح، مطرح الحديث، لا يكتب حديثه، لا تحل كتبة حديثه، لا تحل الرواية عنه، ليس بشيء، لا شيء، لا يساوي فلسًا، لا يساوي شيئًا.

المرتبة الرابعة : يسرق الحديث، متهم بالكذب متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، تركوه، مجمع على تركه، هو على يدي عدل، مود، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بثقة، ليس بالثقة غير ثقة ولا مأمون، سكتوا عنه فيه نظر- عند البخاري.

المرتبة الخامسة : كذّاب، يضع الحديث، يكذب، وضّاع، دجّال، وضع حديثًا.

المرتبة السادسة : أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب[1].

ثم علق السخاوي بعد ذكره لهذه الألفاظ فقال: ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربع الأولى منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويعتبر ... وأما السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه. هذا بالنسبة للتعديل، أما مراتب الجرح فقال الحكم في أهلها ما يأتي :... (المرتبتان الأولى والثانية تخرج أحاديث أصحابهما للاعتبار، حيث تصلح للمتابعات والشواهد ... وأما المراتب الأربع الأخيرة فلا تصلح أحاديث أصحابها للاعتبار مطلقًا[2].

مراتب الجرح والتعديل عند الإمام السيوطي (ت911هـ) :

أولاً : مراتب التعديل :

الأولى : الوصف بأفعل، كأوثق الناس، وأثبت الناس، أو نحوه كإليه المنتهى في التثبت، قلت (السيوطي) ومنه لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلان لا يسأل عنه.

الثانية : ما تكرر بلفظه كثقة ثقة، وثبت ثبت، وحجة حجة، أو بمعناه كثقة ثبت، وحافظ حجة، و ضابط متقن، ونحو ذلك.

الثالثة : ما دل على التوثيق مثل : ثقة، ثبت، حجة، متقن.

الرابعة : ما دل على الصدق المؤكد نحو : صدوق، ومأمون، لا بأس به، خيار، ونحو ذلك.

---

1 – فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين السخاوي جـ1 / صـ362 : 373.

2 – السابق لشمس الدين السخاوي جـ1 / صـ362 : 373.

الخامسة : ما دل على مطلق الصدق من غير تأكيد مثل : محله الصدق، رووا عنه، وسط، وشيخ ... ويلحق به من رمي ببدعة، ونحو ذلك.

السادسة : ما أشعر بالقرب من التجريح؛ لكنه يدل على الصدق في الجملة مثل : أرجو بأن لا بأس به، صالح الحديث، صويلح، لا بأس به، مقبول ... ونحو ذلك[1].

تنبيه : اعلم أن الحكم في هذه المراتب، الاحتجاج بالأربعة الأول منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويختبر. وأما السادسة : فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها وفي بعضهم من يكتب حديثهم للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمره فيه قاله السخاوي – رحمه الله[2].

ثانيًا : مراتب التجريح عند السيوطي :

ذكرها مرتبًا لها بالتدلي من الأعلى إلى الأدنى، وإن كان الأنسب العكس لتمام النسق.

الأولى : ما يدل على المبالغة في الكذب أو الوضع أو بهما مثل : أكذب الناس، إليه المنتهى في الكذب، أو ضع الناس ركن الكذب ... ونحو ذلك[3].

الثانية : ما يدل على ثبوت الكذب والوضع مثل : كذَّاب، وضَّاع، دجَّال، يضع الحديث، ونحوها.

الثالثة : ما فيه اتهام بالكذب ونحوه مثل : متهم بالكذب، متهم بالوضع، يسرق الحديث، ساقط، هالك، ونحو ذلك.

الرابعة : ما عبّر عنه برد حديثه أو طرحه أو عدم كتابته مثل : ألقوا حديثه، فلان مطروح، مطروح الحديث، ضعيف جدًا ارم به، واهٍ بمرة ... ونحوها.

الخامسة : ما صرح فيه بعدم الاحتجاج به أو بحديثه مثل : فلان لا يحتج به، منكر الحديث، مضطرب الحديث، واه وفلان ضعفوا روايته، ونحو ذلك.

---

1 – شرح ألفية السيوطي في الحديث المسماة (إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر) لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي جـ1 / صـ359 : 372، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1414هـ – 1993م، عدد الأجزاء : 2.

2 – فتح المغيث لشمس الدين السخاوي جـ1 / صـ367.

3 – شرح ألفية السيوطي في الحديث لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي جـ1 / صـ359 : 372.

السادسة : ما دل في وصفه على التليين، وهي أسهلها مثل : ضُعّف، فيه مقال، لين، اختلف فيه، تكلموا فيه ... ونحوها.

الحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به، وما عداها يخرج حديثه للاعتبار به؛ لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها. والله أعلم[1].

مراتب الجرح والتعديل عند عبد الحي اللكنوي (ت1304هـ):

ألفاظ التعديل على ست مراتب :

الأولى : أرفعها عند المحدثين الوصف بما دل على المبالغة أو عبّر عنه بأفعل كأوثق الناس، وأضبط الناس، وإليه المنتهى في التثبيت، ويلحق به لا أعرف له نظيرًا في الدنيا.

الثانية : ثم ما يليه كقولهم فلان لا يسأل عنه.

الثالثة : ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق كثقة ثقة، وثبت ثبت، وأكثر ما وجد فيه قول ابن عيينة حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة إلى أن قاله تسع مرات، ومن هذه المرتبة قول ابن سعد في شعبة : ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث[2].

الرابعة : ثم ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق كثقة أو ثبت أو كأنه مصحف أو حجة أو إمام أو ضابط أو حافظ والحجة أقوى من الثقة.

الخامسة : ثم قولهم : ليس به بأس، أو لا بأس به عند غير ابن معين، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار الخلق.

السادسة : ثم ما أشعر بالقرب من التجريح، وهو أدنى المراتب كقولهم: ليس ببعيد من الصواب، أو شيخ، أو يروي حديثه أو يعتبر به، أو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو مقارب الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، وأرجو أن لا بأس به، ونحو ذلك .. هذه مراتب التعديل[1].

---

1 – السابق لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي جـ1 / صـ359 : 372.

2 – الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي جـ1 / صـ155 : 183 الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة : الثالثة، 1407هـ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، عدد الأجزاء : 1.

و أما مراتب الجرح عنده فست :

الأولى : منها ما يدل على المبالغة كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو منبعه، أو معدنه ونحو ذلك.

الثانية : ما هو دون ذلك كالدجال، والكذّاب، والوضاع، فإنها وإن اشتملت على المبالغة لكنها دون الأولى، وكذا يضع أو يكذب.

الثالثة : ما يليها كقولهم : فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو الوضع، أو ساقط، أو متروك، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو تركوه، أو لا يعتبر به أو بحديثه، أو ليس بالثقة أو غير ثقة.

الرابعة : ما يليها كقولهم : فلان رد حديثه، أو مردود الحديث، أو ضعيف جدًا، أو واهٍ بمرة، أو طرحوه، أو مطروح الحديث، أو مطروح، أو لا يكتب حديثه، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، وليس بشيء أو لا شيء خلافًا لابن معين.

الخامسة : ما دونها وهي : فلان لا يحتج به، أو ضعفوه، أو مضطرب الحديث، أو له ما ينكر، أو له مناكير، أو منكر الحديث، أو ضعيف.

السادسة : وهي أسهلها قولهم : فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضعف، أو ينكر مرة ويعرف أخرى، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بثقة، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، أو فيه شيء، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو ضعفوه، أو فيه ضعف، أو سيء الحفظ، أو لين الحديث، أو فيه لين عند غير الدارقطني، ومنه قولهم فيه نظر عند غير البخاري[2].

المطلب الثالث

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر :

أما الحافظ ابن حجر (ت852هـ) فقد جعل مراتب الألفاظ اثنتي عشرة مرتبة، ست منها في الجرح وست في التعديل، ذكرها في مقدمة تقريبه، وهي كالتالي :

---

1 – الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبد الحي اللكنوي الهندي جـ1 / صـ155 : 183.

2 – السابق لعبد الحي اللكنوي الهندي جـ1 / صـ155 : 183.

أولها : الصحابة : فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه : إما : بأفعل : كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا : كثقة ثقة، أو معنى : كثقة حافظ.

الثالثة : من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة : من قَصُر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة : بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة : من قَصُر عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بأخرة. ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتهجم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ : مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ : مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، و وجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ : ضعيف.

التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول.

العاشرة : من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة : بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة : من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع[1].

هذا ما جاء عنه في التقريب، أما في النزهة فقال : [مراتب الجرح]

و للجرح مراتب : أسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب، ونحو ذلك.

ثم: دجّال، أو وضّاع، أو كذاب؛ لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها.

1 – التقريب لابن حجر جـ1 / صـ74. الناشر دار الرشيد سنة النشر 1406هـ – 1986م مكان النشر سوريا تحقيق : محمد عوامة، عدد الأجزاء : 1.

وأسهلها، أي: الألفاظ الدالة على الجرح قولهم : فلان لين، أو سيء الحفظ، أو: فيه أدنى مقال. وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى[1].

و قال في اللسان:

فأعلى العبارات في الرواة المقبولين : ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة، ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ومحله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ، وحسن الحديث، وصدوق إن شاء الله تعالى، وصويلح ونحو ذلك.

و أردي عبارات الجرح : دجَّال، كذَّاب أو وضَّاع، يضع الحديث. ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك، وليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط. ثم واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدًا وضعفوه، وضعيف، واهٍ، منكر الحديث، ونحو ذلك. ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، غير حجة، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيء الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه صدوق لكنه مبتدع، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين فيه[2].

و بعدُ فهذه إطلالة سريعة على مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند أئمة النقد، وقد حذا حذوهم الحافظ ابن حجر في الأغلب. وما سبق يُعد تمهيدًا لمبحث هو الأهم – في نظري – وهو ما يتعلق بذاتية المصطلح من حيث التعريف والنشأة، والدِّلالة، والحكم، عند الحافظ أو عند غيره من الناقدين، فبالوقوف على ما سبق يزداد الأمر وضوحًا وبيانًا، وكل ذلك خدمة لتقعيد هذا المصطلح وفهمه عند الحافظ لمن رام معرفته، ووقف على كيفية استخدامه عنده، والله المستعان، وعليه التكلان.

---

1 – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر جـ1 / صـ174، 175 الناشر : مطبعة سفير بالرياض الطبعة : الأولى عام (1422هـ) المحقق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، عدد الأجزاء : 1.

2 – لسان الميزان لابن حجر جـ1 / صـ8. الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت الطبعة الثالثة 1406 – 1986 تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند، عدد الأجزاء : 7.

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات

أولًا : النتائج :

من خلال ما تقدم أثمرت هذه الدراسة العديد من النتائج والكثير من الفوائد التي يجدر بي ذكر أهمها كما يلي :

- المحافظة على سنة النبي – ρ – وكذلك آثار الصحابة والتابعين – عليهم من الله الرضوان – وتمييز صحيحها من ضعيفها.
- قَوَام هذا العلم هو الإسناد، الذي جعله الله – سبحانه وتعالى – خصيصة من خصائص هذه الأمة المحمدية، والتي انفردت به عن سائر الأمم.
- معرفة طبقات الرواة عند النقاد.
- الوقوف على أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، قبولًا وردًّا.
- مكانة الحافظ الحافظ ابن حجر، وعلو شأنه وقدره بين علماء هذا الميدان، ودقته البالغة في تحرير العبارات الخاصة بوصف الرجال.
- توافق الحافظ مع النقاد في دلالات ألفاظ الجرح والتعديل في الأغلب.
- لا يمكن التجرؤ على تخطئة الحافظ إلا بدليل يُراعى فيه المنهجية العلمية الصحيحة.

ثانيًا : التوصيات :

- التأكيد على دراسة دلالات ألفاظ الجرح والتعديل عند النقاد، والحافظ ابن حجر.

أهم المصادر والمراجع

- بحر الدم في من مدحه أحمد أو ذمه ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، المقدسي الحنبلي، د ط، د ت، عدد الأجزاء : 1.
- التمييز لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ) د ط، د ت، عدد الأجزاء: 1.
- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري الناشر دار الجيل بيروت – دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، عدد الأجزاء : ثمانية أجزاء في أربع مجلدات.
- الجرح والتعديل لأبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفى 327هـ) الناشر : دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند سنة 1952م – 1271هـ، عدد الأجزاء : 9.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة : الثالثة، 1407هـ تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، عدد الأجزاء : 1.
- شرح ألفية السيوطي في الحديث المسماة (إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر) لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1414هـ – 1993م، عدد الأجزاء : 2.
- شرح التبصرة والتذكرة لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر ابن إبراهيم، الكردي الرازناني الأصل، المهراني، المصري، الشافعي، د ط، د ت، المحقق : د. ماهر ياسين الفحل، عدد الأجزاء : 1.
- شرح علل الترمذي لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، المعروف (بابن رجب الحنبلي) (ت795هـ) ، د ط، د ت، المحقق : د.نور الدين عتر ، مع مقدمة تحقيق : د.همام عبد الرحيم سعيد، عدد الأجزاء : 2.

- علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الناشر : مكتبة الفارابي الطبعة : الأولى 1984م، عدد الأجزاء : 1.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الناشر : دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة : الأولى ، 1403هـ، عدد الأجزاء : 3.
- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني (سنة الولادة 277/ سنة الوفاة 365هـ) الناشر: دار الفكر، مكان النشر: بيروت سنة النشر 1409هـ – 1988م تحقيق : يحيى مختار غزاوي، عدد الأجزاء : 7.
- لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت الطبعة الثالثة 1406 – 1986 تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند، عدد الأجزاء : 7.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت676هـ) الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة : الثانية، 1392هـ، عدد الأجزاء : 18.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (748هـ) الناشر: دار الكتب العلمية مكان النشر: بيروت، سنة النشر 1995م تحقيق : الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، عدد الأجزاء : 8.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني الناشر : مطبعة سفير بالرياض عام (1422هـ) الطبعة : الأولى المحقق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، عدد الأجزاء : 1.